

تحفيز العقوبات على صادرات البتروكيماويات الإيرانية يقود إلى انفراج في إمدادات الطاقة المحلية

شركات النفط والغاز تنهي لدخول السوق في إيران

«جنرال موتورز» تستدعي 3.3 ملايين سيارة إضافية

استدعت جنرال موتورز ثلاثة ملايين سيارة إضافية بسبب مشاكل في مفتاح التشغيل لبعضها تقريبا عدد سيارات الشركة التي تشغلتها المشكلة وسط أزمة هي الشغل الشاغل للشركة ورئيسها التنفيذي الجديدة ماري بارا هذا العام. واستدعت جنرال موتورز 3.36 ملايين سيارة متوسطة وكبيرة في أنحاء العالم، بسبب مشكلة قد تجعل مفتاح السيارة يرتد عن وضع التشغيل بما يؤثر على التعزيز الكهربائي للمفود والمكابح والوسائد الهوائية.

وتشبه المشكلة نفس العيب الذي تسبب في 13 حالة وفاة في وقت سابق وادي إلى استدعاء 2.6 مليون سيارة من نوع شيفروليه كويكس وطرازات أخرى أصغر. واكتشف مهندسو جنرال موتورز مشكلة السيارة كويكس قبل أكثر من عشر سنوات وكان رد الفعل البطيء من الشركة محل تحقيقات داخلية ومن الكونغرس وهيئات حكومية. وقال السيناتور ريتشارد بلومنتال، وهو من أبرز منتقدي جنرال موتورز داخل الكونغرس «الاستدعاء ليس سوى قمة جبل الجليد بالنسبة لما ينبغي القيام به» في الشركة.

وقالت جنرال موتورز إن راي دييجورجيو المهندس الذي صمم المفاتيح المعيبة في كويكس هو نفسه مصمم مفاتيح الدفعة الأحدث من السيارات المستدعاة، وقضت الشركة بديجورجيو بعد الاستدعاء السابق. ولم يثنى الاتصال به للحصول على تعقيب.

وأعلنت جنرال موتورز 44 عملية استدعاء هذا العام لنحو 20 مليون سيارة في أنحاء العالم، وهو ما يزيد على إجمالي مبيعات السيارات الأميركية سنويا، ومن بين استدعاءات العام الحالي حوالي 6.5 ملايين سيارة بسبب مشاكل في مفتاح التشغيل منها أكثر من نصف مليون شيفروليه كامارو استدعتها الشركة يوم الجمعة.

ورفعت شركة صناعة السيارات التكاليف المرتبطة بعمليات الاستدعاء الربع الثاني من العام إلى 700 مليون دولار من 400 مليون ليصل إجمالي التكلفة هذا العام إلى ملياري دولار. ورغم موجة الاستدعاءات هذا العام فقد زادت المبيعات الأميركية للشركة في مايو إلى أعلى مستوياتها منذ أغسطس 2008.

وقالت جنرال موتورز إنها على علم بملهي حوادث تصادم وست إصابات ترتبط بأحدث استدعاء لكن بلا وفيات.

الشركات الطامحة للاستفادة من هذه الوضعية الإيجابية يتوجب عليها اتخاذ إجراءات لعدم التعرض للمخاطر

إلى دخول السوق الإيرانية بنجاح الانتفاة إلى إمكانية تعرضها إلى العقوبات الأميركية التي تطبق على أي شركة تولد البنوك الأوروبية والتي تتبع الأسواق المالية الأميركية. كما أن هناك حاجة للتحقق من طبيعة العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية كل على حدا قبل التوجه للاستفادة من أي فرصة أعمال تتعلق بإيران. واختتم ستوكر بالقول: «أود التنويه إلى أنه لن يكون هناك انطلاقة كاملة بالمعنى الحقيقي لإعمال بحلول 20 يونيو الحالي» نظرا لوجود عدد كبير من شركات النفط والغاز، والتي ستكون بحاجة إلى العطفة والانتباه إلى طبيعة التعقيد والصرامة في العقوبات التجارية الأميركية فضلا عن الحاجة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لضمان عدم حدوث تعقيل لإجراءات التمويل اللازمة



إيران تأمل في اجتذاب شركات كبرى لتطوير قطاع الطاقة

2010، أصدر الاتحاد الأوروبي قراراً يحظر استيراد وشراء ونقل النفط الخام الإيراني فضلا عن حظر بناء ناقلات النفط في الدولة. واعتبرت هذه الخطوة في ذلك الوقت ضربة أصابت قطاعي النفط والغاز في أوروبا بالمثل حيث كانت تعتمد السوق الأوروبية بشكل كبير على الاحتياطات الكبيرة من الغاز الإيراني. وأردف ستوكر بالقول: «يتعين على الشركات التي تتخذ من أوروبا مقرا لأعمالها والتي تتطلع

لتحجمد الأصول، وبالتالي فإن هناك حاجة للتحقق من مدى تأثير العقوبات استنادا إلى قاعدة «اعرف عميلك» والبطقة فيما يتعلق بوكلاء ووسطاء الطرف الثالث، ولا تقوئي الإشارة هنا إلى ضرورة أن تتضمن العقود الوثيقة بنود الامتثال لمخافة الرشوة والعقوبات». وبالإضافة إلى مجموعة العقوبات التجارية التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركية على صادرات إيران النفطية في العام

الطاقة في إيران فرصة للتحسين من الإمدادات والخدمات لشركات النفط والغاز للاستفادة من فرص كبيرة في تطوير أعمالها. لكن ثمة مخاطر متعلقة ببحث الشركات عن طرف ثالث للعقود لتتجنب سبب العمليات في إيران. ويتوقع أن ينعكس التحسن في السوق على زيادة عدد الأفراد والشركات التي تتطلع إلى الاستفادة المالية من هذا القطاع وهذا بدوره قد يعرضهم إلى الرشوة. كما أنه لا يزال عدد من الإيرانيين يتضرعون

السوق الأوروبية، ومما لا شك فيه باننا نعيش في وقت بالغ الأهمية بالنسبة للإمدادات المحلية للطاقة والموارد العالمية، لذا فإن شركات النفط والغاز تدرس خيارات بديلة من خلال الاستفادة من العقود الأحقورية لا سيما مع التوقعات التي تشير بتشديد العقوبات على صادرات البتروكيماويات الروسية والتي تشكل مصدر قلق لنا جميعا». وأضاف ستوكر: «تمثل عودة الشركات إلى العمل مجددا في قطاع

أوضح خبراء الطاقة والقوانين المرتبطة بها في شركة الحماية البريطانية الدولية بنسنت ماسونز، بأن شركات النفط والغاز يجب أن تتخذ إجراءات احترازية ضد مخاطر الرشوة والعقوبات الدولية في الوقت الذي تستعد فيه إلى العودة مجددا إلى العمل في قطاع الطاقة في إيران في وقت لاحق من هذا الشهر. وكان الاتحاد الأوروبي قد قرر في يناير الماضي تخفيض العقوبات المالية والتجارية المفروضة على إيران في عامي 2010 و2011 والتي تم فرضها في ذلك الوقت لإعاقه إيران من تنفيذ برنامجها النووي. وبين الخبراء في بنسنت ماسونز بأن هناك توقعات بزيادة من الإفراج على العقوبات التجارية التي تم فرضها على تجارة البتروكيماويات وقطاع النفط والغاز عند تجديد العقوبات في 20 يونيو الجاري. وهذه الخطوة يمكن أن تكون نقطة تحول هامة بالنسبة لقطاع الطاقة وأمن إمدادات الطاقة المحلية، لاسيما مع تصاعد المخاوف من تشديد العقوبات التجارية على صادرات البتروكيماويات في روسيا بسبب الأزمة الحاصلة في القرم. وفي هذا الصدد، قال توم ستوكر، خبير الطاقة والقوانين المرتبطة بها في بنسنت ماسونز: «تتخذ عدد من الشركات استعدادات للدخول مرة أخرى إلى قطاع الطاقة في إيران خلال الأشهر الأخيرة الماضية. وتعتبر إيران دولة غنية في مواردنا الطبيعية ولا تزال واحدة من أهم مزودي البتروكيماويات إلى

بورصة مصر تخسر 5.5 مليارات جنيه مع تسوية المراكز

واصلت مؤشرات البورصة المصرية تراجعها في ختام تعاملات أسبوع متآثر بعمليات بيع من قبل المؤسسات وصناديق الاستثمار الأجنبية والعربية، وسط غياب لأي إشارات إيجابية جديدة وترقب المستثمرين للتشكيل الوزاري الجديد، فضلا عن قيام المستثمرين بتسوية مراكزهم المالية قبل انتهاء العام المالي الحالي. وخسر وأسهم السوق في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية نحو 5.5 مليارات جنيه ليصل إلى مستوى 4.487 مليارات جنيه وسط تعاملات بلغت نحو 1.1 مليار جنيه. وتراجع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية «إيجي إكس 30» بنسبة 53.1 في المئة ليصل إلى مستوى 16.8522 نقطة، كما انخفض مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة «إيجي إكس 70» بنحو 34.1 في المئة ليصل إلى مستوى 52.599 نقطة شملت التراجعات مؤشر «إيجي إكس 100» الأوسع نطاقا الذي خسر نحو 2.1 في المئة من قيمته ليصل إلى مستوى 79.1054 نقطة. وأوضح الوسطاء أن السوق يشهد حالة من الترقب وسط مخاوف من اتخاذ أي قرارات اقتصادية مفاجئة، خاصة فيما يتعلق بالضرائب لافتين إلى أن مبيعات المؤسسات وصناديق الاستثمار المحلية والعربية ارتفعت السوق وخلفت حالة من السلوك العشوائي بين البيع والشراء أدى إلى تذبذبات حادة في حركة الأسهم على مدار الجلسة.



البورصة المصرية تراجع محمدا

«الاتحاد للطيران» تعين مديراً عاماً جديداً لمكاتب الشركة في أرمينيا

تامة، ومن ثم سوف تكون معارفه وخبراته الواسعة التي اكتسبها من العمل والإقامة في يريفان عاملا مهما في تحقيق النجاح لرحلات الاتحاد للطيران الجديدة بين أبوظبي ويريغان». وتابع بالقول «سوف تساهم هذه الخدمات الجديدة في تطوير حركة السياحة في أرمينيا، وتعزيز الروابط التجارية والسياحية الراضة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وتوفير المزيد من الفرص للربط عبر العاصمة أبوظبي إلى مختلف الوجهات على امتداد منطقة الخليج العربي والوجهات الأرمينية». ومن المقرر أن يتم تشغيل رحلات الاتحاد للطيران بين أبوظبي ويريغان عبر طائرة الاتحاد للطيران طراز إيرباص A320 لثلاثة بتكامل الدرجتين والتي تتسع لنحو 16 ضيفا في درجة لؤلؤ رجال الأعمال و120 ضيفا في درجة المرجان السياحية. وسوف توفر الاتحاد للطيران ما يصل إلى 1.088 مقعدا أسبوعيا لرحلاتها إلى يريفان.



روبرت دوجلاس

أعلنت الاتحاد للطيران، الناقل الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، عن تعيين «روبرت دوجي» في منصب المدير العام لمكاتب الشركة في أرمينيا. وسوف يتولى دوجلاس، الذي سيشهد مهام منصبه على الفور، قيادة عمليات المبيعات والتسويق للشركة في أرمينيا من مكاتب الشركة الجديدة في العاصمة الأرمينية يريفان. ويأتي هذا التعيين في إطار استبعاد الاتحاد للطيران لإطلاق رحلاتها بين أبوظبي ويريغان بمعدل أربع رحلات أسبوعيا بدءا من الثاني من يوليو 2014. وتجسد الإشارة إلى أن السيد دوجلاس يعمل في قطاع الطيران منذ ما يزيد على الثلاثين عاما، وقيل التحاقه بالاتحاد للطيران في عام 2005، عمل في أكثر من عشر دول في إطار عمله مع شركة الخطوط الجوية البريطانية وشركات الطيران الأخرى. وينتقل دوجلاس إلى يريفان قادما من جاكرا حيث كان يشغل منصب المدير العام لمكاتب الشركة في إندونيسيا خلال الفترة من 2007 إلى 2014. وقيل ذلك، شغل السيد دوجلاس

السعودية تحذر من تزايد «الاحتيايل المصرفي»



الاحتيايل المصرفي خطر يهدد البنوك

وشار حافظ إلى أن الحملات النوعية السابقة من الحملة حققت نجاحا باهرا في إحداث تفاعل لافت من قبل جميع أفراد المجتمع وخصوصا من عملاء البنوك، حيث لوحظ انخفاض معدل البلاغات والشكاوى التي تلقتها البنوك من قبل العملاء للإخطار بتعرضهم لمحاولات تحايل، نافعا أن يكون لإطلاق مثل هذه الحملات أي تبعات سلبية من شأنها أن تسهم في إجهاد جمهور عملاء البنوك السعودية عن استخدام القنوات المصرفية الإلكترونية. وعقد البنية التقنية المصرفية في المملكة حماية بمخلوطة تعتمد أحدث المعايير الأمنية، وتطبيق أفضل الممارسات في العالم، مشيرا إلى ما سجله حجم الشكايات المصرفية الإلكترونية واستخدام البطاقات البنكية والإنتمانية بأنواعها المختلفة من قفزات نوعية خلال السنوات القليلة الماضية، حيث بلغ عدد العمليات التي تم تنفيذها خلال العام الماضي من خلال الشبكة السعودية للدفعات «سبان» وأجهزة الصرف الآلي التابعة للبنوك 1.3 بليون عملية، في حين بلغت قيمة السحوبات النقدية خلال نفس العام 658 ألف مليون ريال.

شددت البنوك السعودية على أن ظاهرة الاحتيايل المالي المصرفي أخذت في التزايد على المستوى العالمي، مشيرة إلى أن هذه الظاهرة سجلت معدلات قياسية متزايدة مؤخرا وبأشكال تشكل مصدر تهديد فعلي للحملات المالية الإلكترونية. وقال أمين عام لجنة الإعلام والوعية المصرفية في البنوك السعودية، طلعت حافظ خلال المؤتمر الصحافي لإطلاق الحملة النوعية الساندة للبنوك السعودية ضد عمليات الاحتيايل المالي والمصرفي، إن ظاهرة الاحتيايل المالي المصرفي أخذت في التزايد على المستوى العالمي، وأن «المملكة تشكل جزءا من هذا العالم الذي أصبح أكثر ما يكون اليوم كلفة مالية وتجارية واحدة». وأضاف أن ما يشكل تهديدا لأجزاء من هذه الكلفة بالنسبة للشركات، الإلكترونية يمثل تهديدا لمعظمها، متوفا في الوقت نفسه بحرص البنوك السعودية على متابعة أبرز مستجدات عمليات التحايل الإلكتروني، وسبل الوقاية منها عبر اتخاذ شتى التدابير الوقائية التي تحد من تبعاتها وتداعياتها في مجالات العمل المصرفي المختلفة.

«وكالة الطاقة»: الخطر يحوم حول نمو إنتاج نفط العراق

من الاضطرابات في ليبيا والعقوبات المفروضة على إيران وسرقة النفط في نيجيريا. وقالت ماريا فان مير هوفن المديرة التنفيذية لوكالة الطاقة الدولية «في أوبك يظل العراق المصدر الرئيس لمعظم النمو المتوقع في الطاقة الإنتاجية لكن هذا النمو يبدو معرضا للخطر بشكل متزايد».

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن أهداف نمو إنتاج النفط العراقي تبدو معرضة للخطر بشكل متزايد، وهو ما يبرز المخاطر المتنامية على الإمدادات والناتجة عن الغلال السياسية والعنف في الدولة العضو بمنظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» مع ارتفاع الطلب بفضل تحسن الاقتصاد العالمي. وذكرت الوكالة التي تقدم المشورة للولايات المتحدة

فإن إدارة معلومات الطاقة الأميركية إن صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام بلغت 268 ألف برميل يوميا في أبريل أعلى مستوى لها في 15 عاما وسلمت كل الصادرات تقريبا لكندا. وزادت الصادرات بشكل حاد منذ بداية العام 2013 وتجاوزت 200 ألف برميل يوميا في خمسة من الشهور الستة الماضية. وقالت إدارة معلومات الطاقة وهي

صادرات نفط أمريكا تسجل أعلى مستوى في 15 عاما

ذراع الإحصاءات التابعة لوزارة الطاقة الأميركية إن زيادة الصادرات ترجع بشكل أساسي إلى زيادة حادة في إنتاج الخام بالولايات المتحدة. وحظر الكونغرس أغلب صادرات الخام الأميركية منذ عام 1973، وتحتج الشركات الأميركية لترخيص من مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة بشأن صادرات محددة مسموح بها ومنها للبيعات لكندا.

وقالت إدارة معلومات الطاقة وهي

وقالت إدارة معلومات الطاقة وهي